

# العلاقات التركية السودانية: بين الماضي والحاضر والمستقبل

البلاد حتى سقوطها على أيدي ثوار المهدي عام 1885. وتوطدت العلاقات بين تركيا والسودان أكثر بمشاركة جنود سودانيين من "سلطنة دارفور" مع الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى، وذلك في موقف

السودان في القرن السابع عشر ودون مشاهداته وتجربته في ذلك البلد. تطورت علاقات وسط وجنوب السودان بالأترك عام 1821 عندما دخل محمد علي باشا وجيشه للسودان، واستمرت دولته في حكم

إكرام محمد صالح حامد دقاش

»

ساعدت زيارتي "حميدتي" و"البرهان" إلى تركيا في 2021، على تحديد مسار علاقات تركيا مع السودان في المرحلة المقبلة، بعد تلك الزيارات توصلت أنقرة إلى إجابة واضحة، بأن السودان "الجديد" أبدى التزامه بالاتفاقيات التي وقعت مع تركيا في السابق، و فقط يجري عليها بعض التحديث في المرحلة الحالية.

“

يعود تاريخ العلاقات التركية السودانية للعام 1555 عندما دخلت المنطقة تحت سيادة الدولة العثمانية، حينها أنشأ العثمانيون ما كان يعرف بإيالة (ولاية) الحبشة على جزء من شرق السودان وجزء من دولة إرتيريا الحالية، وكانت عاصمة تلك الإيالة مدينة سواكن السودانية، وتأتي الأهمية الإستراتيجية لبناء سواكن آنذاك كونه محطة للعابرين من إفريقيا للحج. مروراً بعلاقات العثمانيين مع السلطنة الزرقاء في السودان (الفونج) 1504 - 1821. زار الرحالة التركي المشهور "أوليا جلبي"



السودان لم يستجب لذلك، الا في عام 1970، وكانت بداية حقبة جديدة في العلاقات بين البلدين مبنية على تبادل احترام السيادة والسعي لتحقيق المصالح المشتركة. وبعدها استمرت العلاقات بوتيرة تقليدية وتركزت في البعد الاقتصادي.

في مطلع الثمانينات من القرن التاسع عشر جاءت أول زيارة لرئيس سوداني إلى تركيا، جعفر محمد نميري، وقد تطورت العلاقات وازدهرت بوتيرة مضطربة، وتم توقيع العديد من الاتفاقيات بين البلدين في مختلف المجالات. اما الفترة من 1985-1989 فقد ظلت العلاقات مستقرة، دون تحسن أو تدهور، بسبب انشغال الحكومات السودانية المتعاقبة بالوضع الداخلي.

## العلاقات بين البلدين في الفترة 1989-2019

تعد هذه الفترة من أهم وأنشط فترات العلاقات بين البلدين، ففي منتصف عام 1990 اجتمعت اللجنة الوزارية المشتركة بين البلدين ووقعت العديد من الاتفاقيات في مختلف المجالات. كذلك شهدت الفترة التالية تبادل زيارات لكبار المسؤولين من الدولتين، وتقدماً كبيراً في العلاقات السياسية وتطابقت وجهات نظر البلدين في معظم القضايا السياسية والثنائية والإقليمية والدولية. وقدم البلدان الدعم لبعضهما البعض في المحافل الدولية، وقدمت تركيا العديد من المساعدات المختلفة للسودان. كان البعد الاقتصادي هو الأبرز في العلاقات.

والخدمات الصحية والطبية والنقل والقوات النظامية وحتى في مجال الثقافة الغذائية، بل أن تأثير الأتراك على لهجة أهل السودان لا يزال قائماً حتى اليوم.

انقطعت علاقات البلدين لمدة اربعين عاما 1916-1956. وكانت تركيا هي السبابة للتواصل مع السودان حيث بادرت بفتح سفارة لها في السودان عقب استقلال هذا البلد على أن يتم تبادل التمثيل الدبلوماسي، لكن

مخالف لموقف حكومة "الحكم الثنائي" بالخرطوم آنذاك والذي أيد الحلفاء. وهذا ما يوضح اهتمام تركيا بترميم القصر الأثري لسلطان دافور الأسبق "السلطان علي دينار" وتنمية دارفور بمشاريع المستشفيات والجامعات. وكذلك اهتمت تركيا ببناء سراي الحكمدار (القصر الجمهوري حالياً). وقد كان للأتراك تأثير واضح في العديد من المجالات بالسودان ولا تزال آثارها باقية إلى اليوم، مثل الزراعة والحرف



في إطار استراتيجيتها للانفتاح تجاه إفريقيا، أعلنت تركيا عام 2005 عام إفريقيا. عقدت القمة التركية الأفريقية في عام 2008، حيث ناقش المشاركون مختلف القضايا والمشكلات الأفريقية، وبناء شراكات استراتيجية. ووفقاً لذلك جرت زيارات سودانية عالية المستوى إلى تركيا إذ زارها الرئيس السوداني السابق عمر البشير مرتين، كما زارها كبار المسؤولين السودانيين. من الجانب التركي الرئيس التركي رجب طيب أردوغان زار السودان مرتين، وكذلك كبار المسؤولين الأتراك. وقد تم التوقيع خلال هذه الزيارات على العديد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم التي لم تجد معظمها حظها من التنفيذ. في عام 2007 تم افتتاح قنصلية عامة للسودان باسطنبول، في عام 2012 عقد المؤتمر التركي الأفريقي الدولي وتم تعيين السودان دولة مضيئة لذلك المؤتمر، مما يدل على دور السودان المركزي في إستراتيجية تركيا نحو إفريقيا.

ساهمت تركيا في العديد من مشروعات البنى التحتية بالسودان، شملت جسور، شبكات مياه وصرف صحي، مستشفيات، عدد من المنح العلاجية السنوية للمرضى السودانيين، قدمت تركيا للسودان تسهيلات ائتمانية لتشجيع الشركات التركية على العمل والاستثمار في السودان، كذلك أنشأت تركيا مركزاً للتدريب المهني في السودان، وغيرها من المساعدات التركية للسودان.

شكلت زيارة الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان في 26 ديسمبر/كانون

الأول 2017 للسودان مدخلاً استراتيجياً جديداً للعلاقات بين البلدين، بعد توقيع العديد من الاتفاقيات المختلفة شملت التجارة والاقتصاد والزراعة والتسليح، لكن الجديد في تلك الزيارة كان هو منح السودان لتركيا حق إدارة جزيرة سواكن وتأهيلها بترميم الآثار بالمدينة سواكن، تلك الجزيرة ذات الموقع الجيو استراتيجي والتي كانت مقترناً للحكم العثماني، فقد أثار هذا الاتفاق مخاوف العديد من الاطراف الاقليمية والدولية خوفاً على مصالحها وتضررها، خاصة اذا تحول هذا الاتفاق إلى الخدمات الملاحية في البحر الأحمر، مع الوضع في الاعتبار التنافس والصراع الأقليمي والدولي في البحر الأحمر.

## علاقات البلدين في الفترة الإنتقالية 2019-2022

بعد ثورة شعبية أطاحت بنظام الرئيس السابق عمر البشير، شهد السودان في 21 أغسطس/ آب 2019 فترة انتقالية مفترض ان تستمر 39 شهراً وتنتهي بإجراء انتخابات، ويتقاسم السلطة خلالها كل من المجلس العسكري، والقوى السياسية الجديدة. لقد وضح أن هنالك حالة إستقرار في العلاقات السودانية التركية بعد انتقال السلطة بالسودان في أبريل/ نيسان 2019، حيث لم تعلن الحكومة السودانية الجديدة عن موقف مناهض لتركيا، رغم الإرهاصات التي كانت تتوقع ذلك، فالوضع السياسي غير مستقر داخل الائتلاف السياسي الحاكم في السودان وهناك ترتيبات

جديدة للعلاقات الخارجية مع المجتمع الدولي، لكن الثابت أن الاتفاقيات الثنائية السابقة بين البلدين ماتزال سارية رغم تخوف تركيا من مستقبل مسار العلاقات بين البلدين. لقد حرصت تركيا على ان يظل السودان شريكاً استراتيجياً ضمن استراتيجيتها تجاه إفريقيا، وكان هذا التوجه ظاهراً في كافة البيانات الرسمية التركية حول الشأن السوداني، أثناء وبعد الثورة السودانية، حيث أعلنت تركيا ثباتها الموقف الداعم للشعب السوداني مهما كان اختياره للنظام.

في 27 مايو/ أيار 2021 وصل النائب الأول لرئيس مجلس السيادة السوداني "الفريق أول محمد حمدان دقلو" (حميدتي) إلى أنقرة، في أول زيارة رسمية لوفد سوداني إلى تركيا منذ الثورة السودانية، على رأس وفد سوداني كبير ضم عدد من الوزراء والمسؤولين في الحكومة السودانية. تم خلال تلك الزيارة توقيع عدة اتفاقيات اقتصادية جديدة بين البلدين، بلغت قيمتها نحو 10 مليار دولار، كما تم بحث القضايا المتعلقة بالاستثمارات التركية السابقة في السودان وإحياء الاتفاقيات القديمة، في إشارة إلى الاتفاقيات الـ 22 التي تم توقيعها بين الخرطوم وأنقرة في عدة مجالات في ديسمبر/ كانون الأول 2017 خلال زيارة الرئيس التركي أردوغان للسودان آنذاك. تمثل زيارة "حميدتي" لأنقرة نقطة فاصلة في تجاوز الخلافات بين الجانبين، والعمل على إعادة الاستثمارات التركية في السودان وإحياء للاتفاقيات السابقة الموقعة بين

البلدين وإيذاناً بمرحلة جديدة للعلاقات بين البلدين.

في 14 أغسطس/ آب 2021 زار رئيس مجلس السيادة السوداني "الفريق أول عبد الفتاح البرهان" تركيا، تلبية لدعوة سابقة وجهها له الرئيس التركي أردوغان، لبحث مسيرة العلاقات الثنائية والقضايا ذات الاهتمام المشترك على الصعيدين الإقليمي والدولي. لقد أزال تلك الزيارة الكثير من مخاوف أنقرة، حول مسار علاقات الخرطوم الجديدة بعد تلك التحولات. وقد أعرب البرهان عن رغبة السودان في التعاون مع تركيا في مجال الصناعات الدفاعية، وقد تم خلال تلك الزيارة توقيع العديد من الاتفاقيات بين الجانبين.

ساعدت زيارتي "حميدي" و"البرهان" إلى تركيا في 2021، على تحديد مسار علاقات تركيا مع السودان في المرحلة المقبلة، بعد تلك الزيارات توصلت أنقرة إلى إجابة واضحة، بأن السودان "الجديد" أبدى التزامه بالاتفاقيات التي وقعت مع تركيا في السابق، و فقط يجرى عليها بعض التحديث في المرحلة الحالية.

## معوقات تطوير العلاقات بين البلدين

إن الصراع الداخلي بين القوى السياسية السودانية، وتشتت الجبهة الداخلية، وحالة عدم الاستقرار السياسي في السودان. بالإضافة إلى البيروقراطية المفرطة في السودان وعدم الشفافية، هي من أهم التحديات التي تواجهها

العلاقات السودانية-التركية. كما أن تعدد واختلاف وعدم فاعلية قوانين وتشريعات الإستثمار بين الحكومة الاتحادية السودانية والولايات، وعدم التزام السودان بتنفيذ الكثير الاتفاقيات والبروتوكولات الموقعة مع تركيا. كلها عوامل تقوض فرص تطوير العلاقات بين البلدين. ولا يمكن نسيان أن أهم المعوقات هي بسبب مؤثرات خارجية سلبية (إقليمية ودولية) على العلاقات بين البلدين، وتوجد ضغوط على الحكومات السودانية المختلفة بخصوص علاقاتها مع تركيا. مما جعل الاستثمارات التركية في السودان وحجم التبادل التجاري الحالي بين البلدين لا يتناسب أو يتوافق مع إمكانيات وقدرات البلدين.

وكل هذه المعوقات السابقة ومحاولات حلها تكشف لنا عن عدد من النتائج مثل صعوبة بناء تحالفات مغلقة، حيث تقاطع مصالح الدول بشكل يصعب معه حدوث انقطاع كامل في العلاقات بين أي دولتين. وتكشف خطأ بعض مواقف القوى السياسية السودانية بأن العلاقات الثنائية بين البلدين في عهد البشير كانت قائمة على مبادئ أيديولوجية. بينما تركز تركيا في علاقاتها السياسية مع السودان على الجانب الرسمي الحكومي، ولا تتعامل أو تدعم أي طرف معارض. وكذلك تركز على العلاقات الاقتصادية من مبدأ المنافع للجميع.

إن تركيا كانت تأمل في استثمار علاقات السودان الاستراتيجية مع الدول الأفريقية لإنجاح الشراكة

التركية مع الدول الأفريقية، عبر إقامة مشاريع صناعية ثنائية بالشراكة بين البلدين داخل الأسواق السودانية لخدمة الأسواق الأفريقية، والمشاركة في تنفيذ المشاريع كالأستثمار في البنية التحتية، الطرق والجسور التي تربط دول القارة، التي من شأنها أن تكون خطوة مفيدة للشراكة التركية السودانية مع الدول والمجتمعات الأفريقية. لكن للوصول إلى العلاقة المنشودة بين البلدين يجب على السودان القيام بعدة خطوات مثل تسوية الخلافات والنزاعات الداخلية وتوحيد الجبهة الداخلية في السودان، عبر إعادة صياغة برامج القوى السياسية وجميع مكونات الحكم في السودان المدنية والعسكرية، لأن هنالك ارتباط عضوي بين السياسة الداخلية والعلاقات الخارجية. كما ينبغي على السودان بناء علاقات خارجية على أسس متعددة ومرنة ومبدأ تغليب المصالح الاقتصادية والمصلحة المشتركة على الخلافات السياسية. وفي المستقبل ينبغي على السودان التركيز في الاستفادة من التكنولوجيا التركية في المجال الزراعي بشكل خاص، لأن السودان دولة زراعية في المقام الأول ولديه القدرة على إنتاج محاصيل هامة جداً، من أهمها القطن. ■

إكرام محمد صالح حامد دقاش: أكاديمية من السودان، حاصلة على الدكتوراه في العلوم السياسية، أستاذة في كلية العلوم السياسية والدراسات الاستراتيجية بجامعة الزعيم الأزهرى في السودان.